عنه انها ليست بشروعة او وجوبا ما افترق فيه الامام والمأموم فيه الامام
واجبة على المأموم دون الامام الا لصحة صلوة المأموم خلفه او لحصول الفضيلة
ولا تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ
لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عين المأموم وأخطأ ما افترق فيه الجمعة والعيد
الجمعة فرض والعيد واجبة وقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها
وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما وان لا يتعدد في مصر اقول مرجوح
بخلافه يستحب في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها ما افترق
فيه غسل الميت والجنابة يستحب للجنابة ولا يجب للميت بخلافه آخر ولا يتوضأ بفضل
جنابة بخلافه آخر ان كان في مستنقع للماء ولا يسخ رأسه وضوء الغسل بخلاف
التي في رواية ما افترق فيه الزكوة وصدقة الفطر يشترط في نصاب الزكوة
النمو ولو تقديرا بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها للرقيق بخلافها ولا وقت لها ولصدقة
الفطر وقت محدود يأثم بالتأخير عن اليوم الاول لا يجوز تعجيلها قبل ملك
النصاب بخلافها بعد وجود الرأس كما ما افترق فيه المتمتع والقران يجتمل ان يقع
بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدي بخلافه يحرم بالعمرة وحدها من الميقات
ويأتي بها خفية لئلا يحرم بالحج بخلاف القارن فانه يحرم بهما معا من الميقات
ما افترق فيه العمرة والاراء يشترط لها العمل بخلافه لذا الرجوع فيها عند
عدم الحاج بخلافه مطلقا ما افترق فيه الاجارة والبيع ان قبلت بيعت وجاز
وبالعكس الوصي فيه بالعقد وفيها لا الا بعد فسخ اربعة وتنفسخ بالاعذار بخلافه
وتفسخ بعيب حادث بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت
الاجرة العين قبل انقضاء المدة تنفسخ ما افترق فيه الزوجة والامة تقسم للامة بخلافها
ولا حصر لعدد الاماء بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فانها تجب
حالها ولا يسقطها التشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة ما افترق
فيه نفقة الزوجة والقريب نفقتها مقدرة حالها ونفقة بالكفاية ونفقتها
لا تسقط بمضي الزمان بعد التقرير او الاصطلاح بخلاف نفقة بخرط نفقة عبده
ولم يجزه ولا يصح نكاحه ولا يحل ذبيحته ويهدر دمه ويوقف ملكه وتصرفاته

ولا يبسى



ولا يبسى ولا يعارى ولا يعتق عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر
اهل ملته ولا يشفع ولو شفع فيها ما افترق فيه العتق والطلاق وتبع الطلاق
بالفاظ العتق دون عكسه وهو بعض المباحات الى الكتابي دون العتق ويكون
بدعائي بمعنى لا حول دون العتق ما افترق فيه العتق والوقف العتق يقبل
التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين ما افترق
فيه المدبر وام الولد ثلثه يعتبر كما في فوق الكرابيسي لا تتضمن بالغصب بالاتفاق
والبيع الفاسد لا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو
من الثلث وفيها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو المنصوص رواية والفتاوى في
اولى والجميع في اخرى وعليها العمدة اذا عتقت امهات الاسيد المدبر ولو
استولدها ولو مشتركة لا يملك نصيب صاحبه الجمان بخلاف المدبر ويثبت
نسب ولدها بالسكوت دون ولد المدبر ولا تسعى لابن المولى بعد موته بخلافه
ولا تفتح تدبيرها ويصح استيلاد المدبر ولا يملك الحر بعد بيعه ولو استولد
جارية ولده قيم ولو صغيرا ولو دبر عبده لا ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح يملك
اعتاقا البائع بعد قبض المشتري بكر بلفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو اجره
المشتري باعتاقه عنه فعمل عتق عن البائع بخلافه في الصحيح ولو اجره بنية الكفارة
فعمل كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو برأه عن القيمة بعد قبض الفاسد ثم
هلك للبيع بعد القبة وفي الصحيح لا ضمن عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح ما افترق
فيه الامامة العظمى والقضاء يشترط في الامام ان يكون قرشيا بخلاف
القاضي ولا يجوز تعدده في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في مصر واحدة
ولا ينعزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول ما افترق فيه القضاء والحسبة
للقاضي سماع الدعوى عما وللمحتسب فيما يتعلق بحق الله تعطيفه او غشي ولا
يسمع البينة ولا يحلف ما افترق فيه الشهادة والرواية يشترط العدد فيها
دون الرواية لا يشترط الزكوة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود
والقصاص يشترط الحرية فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة على الهلال وزعم
ورتبته بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)